

النظام الاجتماعي التقليدي كعائق أمام التغيير الاجتماعي، قراءة في كتاب سليمان مظهر "العنف الاجتماعي في الجزائر"

The traditional social system as an obstacle to social change, a reading of Slimane Medhar's book "social violence in Algeria"

عادل بوطاجين

Adel Boutadjine

جامعة جيجل (الجزائر)، البريد الإلكتروني: adel.boutadjine@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/06/30

تاريخ القبول: 2022/03/24

تاريخ الاستلام: 2022/01/29

ملخص:

يقدم هذا المقال إعادة قراءة لكتاب البسيكو- سوسيولوجي الراحل سليمان مظهر (1943-2015): *العنف الاجتماعي في الجزائر*، المكتوب باللغة الفرنسية والمقدم للقراء والمهتمين في أربع طباعات كانت أولها سنة 1997 وآخرها سنة 2015. فبالرغم من تغير الكثير من المعطيات البسيكو- سوسيولوجية، السوسيو-ثقافية والسوسيو- إقتصادية فإن النظام الاجتماعي التقليدي الجزائري، الذي أكد مظهر أنه قائم على أشكال فيزيقية ورمزية للعنف، لا يزال قائما بالرغم من مظاهر الحداثة التي تميز المجتمع الجزائري اليوم. يعد هذا المقال فرصة لتقديم هذا الكتاب للقارئ باللغة العربية، لما يحمله من إمكانية ليكون شبكة قراءة لما يعيشه المجتمع الجزائري اليوم من ديناميكية نتيجة للوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلد، بسبب ما يتضمنه هذا المؤلف من معطيات بسيكو-سوسيولوجية وسوسيولوجية وأنثروبولوجية. اعتقد مظهر أنها تبين ترسخ ظاهرة العنف على اختلاف أشكالها في النظامين الاجتماعي التقليدي والسياسي الجزائري. لقد خلصنا في نهاية قراءتنا لهذا الكتاب إلى أن جل أشكال العنف الفيزيقي والرمزي للنظام الاجتماعي التقليدي السائد لا تزال قائمة بالرغم من وجود مظاهر للتغير في بعض النقاط المتناولة في هذا المؤلف، ولكننا بحاجة لتأكيد عمق تلك التغيرات. من جهة أخرى، تبدو المعطيات والتحليلات المقدمة في هذا العمل بحاجة لتحسين من خلال دراسات تمس الجهات الأربع للوطن وتكون الخطوات الميدانية لإجرائها واضحة ويسهل تعقبها على عكس تلك المقدمة من قبل مظهر.

كلمات مفتاحية: العنف الاجتماعي، العنف الرمزي، النظام الاجتماعي التقليدي، المجتمع الجزائري، التغير الاجتماعي، التنمية الاجتماعية

ABSTRACT:

The current article is a rereading of the work of **Slimane Medhar** entitled *social violence in Algeria*, published for the first time in 1997 and republished several times.

Despite the signs of modernity that characterize today's Algerian society, and the psycho-sociological, socio-cultural and socio-economic changes it has experienced since the independence of Algeria, it still remains dependent on a traditional social system that uses different types of physical and symbolic violence to ensure sustainability.

This article is an opportunity to present this book to the Arabic-speaking readership, indeed, this book can play the role of an analytical grid that can help us better understand the dynamics of Algerian society because of the political impasse in which the country finds itself these last moments, while basing itself on psycho-sociological, sociological and anthropological data which, according to **Medhar**, shows the anchoring of violence in the Algerian traditional and political systems.

At the end of our review, we concluded that the signs of this pre-existing traditional social system still remain, despite some signs of change that remain to be confirmed. In addition, the data and analyzes presented in this work must be updated via surveys in the four corners of the country with more methodological rigor and traceability.

Keywords: Social violence, Symbolic violence, Traditional social system, Algerian society, social change, social development

1- مقدمة

يبدو تقديم هذا الكتاب بعنوانه الوخاز هذا منسجما تماما مع الطرف المجتمعي العام الذي عشناه مند بضعة سنوات، والذي ميزته مظاهرات شبابية تنادي "بالسلمية" شعارا لها. فبالرغم من علمنا بأن هذا الشعار يهدف لتفادي الصدام مع كل أشكال السلطة وطمأنة أعوان حفظ النظام برغبتهم في تغيير واقعهم دون تعريض أنفسهم أو خصومهم أو بلدهم للخطر، فإنه يحق للباحث المتفائل تأويل ذلك، بقليل من التهور الأكاديمي والمهجي طبعاً، على أنه انتفاضة من قبل المتظاهرين وربما كل الفاعلين (أو الأعوان) الاجتماعيين على كل مظاهر العنف التي ميزت حياتهم بمختلف أشكالها طوال عشرات السنين.

لا يبدو أن أهمية ووجاهة هذا الكتاب يمكن أن تتأثر بالظروف الميدانية المجتاحة والمتسارعة التي يشهدها المجتمع الجزائري في كل مرة، وذلك لسبب متعلق بالهدف الذي من أجله كتب هذا الأخير، وهو دفع القارئ للوعي بالعنف الرمزي للنظام الاجتماعي التقليدي الجزائري والكشف عن محتواه وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها للإنخراط في المسار الضروري لعصرنا.

لأجل بلوغ ذلك الهدف، سعى سليمان مظهر من خلال الـ 277 صفحة التي شكلت هذا المؤلف إلى التنبيه إلى وجود نظام اجتماعي تقليدي قادر على تحيين نفسه باستمرار وامتصاص مختلف أشكال الحداثة، ما يجعله عصياً على الزوال ومصدراً خفياً للمشاكل التي يعرفها المجتمع الجزائري في مختلف مظاهر حياته. ولبقى هذا الهدف محيئاً، قررنا إعادة تقديم هذا الكتاب ومناقشة محتواه لاعتقادنا بفائدته كشبكة قراءة يمكن أن يركز عليها الباحثون في العلوم الاجتماعية والإنسانية، بحيث تسمح لهم بالوعي بالخلفية السوسيولوجية التي تندرج ضمنها مختلف الممارسات الاجتماعية والأفعال الفردية اليومية.

لقد تضمن هذا الكتاب جزأين، يقدم الجزء الأول منه العنف كخاصية سوسيولوجية في حين يبين الجزء الثاني كيف أنه حاجة اجتماعية أيضاً، فلضمان تقديم لائق بهذا المؤلف، سنقدم أهم الأفكار التي تم التطرق إليها بنفس ترتيبها في الكتاب، لنختتم تقديمنا بقراءة وتعقيب على بعض تلك الأفكار ووجاهتها بعد 25 سنة من ظهور طبعته الأولى. وهكذا نحاول الإجابة عن أسئلة شكلت دافعنا لقراءة ومن ثم تقديم هذا المؤلف وهي: ما هي المعطيات الميدانية التي استند عليها مظهر في إثبات وجود وديمومة النظام الاجتماعي التقليدي الجزائري؟ وهل ما زالت تلك المعطيات قائمة إلى اليوم؟

2- العنف: خاصية اجتماعية

يذهب مظهر في طرحه عكس ما تحدث عنه بعض السوسيولوجيين الجزائريين (بوخزة (1989)، عدي (1999)) من تحولات في المجتمع الجزائري، حيث يؤكد أن ما يبدو من تغيرات في مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كواقع سوق العمل، التغير في وضع المرأة، التغيرات التكنولوجية ومظاهر الحداثة، تبقى سطحية وغير حقيقية، لأنها خاضعة لنفس النظام الاجتماعي التقليدي الخفي ذو الأصل القروي والطابع القطاعي segmentaire الذي سير مختلف مظاهر الحياة السوسيو-اقتصادية للجزائريين مند قرون، والذي يُبقي على سيطرة الجماعة على الفرد من خلال إخضاعه لأشكال مختلفة من العنف الفيزيقي أو الرمزي، وربط مصيره بنظام علائقي يحد من استقلاليته التي تمثل الشرط الأساسي لبلوغه العيش الجيد le bien être، حتى ولو كانت شبكة العلاقات تلك مصدراً للأمن وتحقيق منافع متعددة.

يتجسد هذا النظام الاجتماعي التقليدي حسب مظهر في المقدس، الثقافة، التنظيم الاجتماعي الذي يفرضه، نمط تسيير العامل البشري، وهو بذلك تنظيم عقلي وبنية اجتماعية تفرض نمط انخراط اجتماعي معين، وتولد ميكانيزمات بسيكو-سوسيولوجية وثقافية (كتصيد الفرص، الكذب، النزاع، الحيلة، ...) وتقضي على القيم الثقافية (الأخوة، التضامن، المساعدة المتبادلة، التضحية من أجل فائدة الجميع، ...) من خلال ما تفرضه من مراقبة دائمة. وما دام العنف الرمزي الذي يميز هذا النظام يسكن ويحيط بالفاعلين الاجتماعيين الذين يعانون منه ويساهمون في بقاءه بجملة من الممارسات المؤلفة لعدم الأمن،

فإن مواجهته ليست عملاً سهلاً كما يؤكد مؤلف الكتاب، لأنها تتطلب التحديد المسبق للتنظيم الاجتماعي الذي يولده (أي العنف الاجتماعي) ويحتويه ويبقيه، ومن ثم مساعدة الباحثين على الوعي بأشكال هذا العنف الاجتماعي المبينة في الشكل الموالي:



شكل 1. أشكال العنف الاجتماعي عند مظهر

1-2- عنف المحيط

يقصد بمظهر بعنف المحيط هنا، نوعين هما عنف المحيط الفيزيقي للطبيعة (كوارث طبيعية، انتشار الأوبئة في السهول، والعنف الفيزيقي للأفراد (الوجوه الواجمة، الحواجب المقضبة، النظرات الثاقبة والتعبيرات المثبطة للعزيمة، الكلام العدائي، ...)، ويتحدث عن علاقة الأفراد (أو الفاعلين الاجتماعيين)، التي تسيروها الجماعة في النهاية، من جهة، وعلاقة المؤسسات الرسمية بهذا المحيط، من جهة أخرى، ويبين مظهر كيف أن الأفراد في المجتمع الجزائري لم يستطيعوا تطويع الطبيعة كما فعل آخرون في مجتمعات أعادت بناء علاقتها مع محيطها الفيزيقي من خلال اختراع التقنيات الضرورية لاستغلاله، ففضلوا تجنبها بتركهم السهول مصدر الأوبئة والسكن في المرتفعات، فحتى مع حصولهم على رأس المال أو وسائل الإنتاج أو التكنولوجيا اللازمة فهم يكتفون بها مع النمط الاجتماعي السائد وهو نمط متجنب للمواجهة مع المحيط الفيزيقي ومختلف صعوباته (بناء مسكن على الأرض الزراعية والتخلي عن النشاط الزراعي، إستعمال الجرار لبيع الماء أو نقل مواد البناء بدل حرث الأرض)، وهي العلاقة نفسها التي تبنيها المؤسسات الرسمية مع المحيط والمتمثلة في تسيير الطوارئ التي يسببها هذا المحيط (المعالجة غير المخطط لها للفيضانات في المدن). في النهاية، أصبح هذا المحيط الخارجي عدائياً بالنسبة للجزائريين ما دفعهم للإستثمار أكثر في الحياة المنزلية الحامية من هذا الأخير.

2-2- عنف التنظيم الاجتماعي

يبدو هذا النوع من العنف أكثر خطراً لأنه نابع من فخ يضعه النظام الاجتماعي التقليدي للفرد يصعب عليه التملص منه، فهو يحصل على تكفل مطمئن من محيطه ولكنه يحمل عنفا رمزياً، لأنه يحميه ويحتويه في آن واحد، فالطفل يحصل على المساعدة والدعم اللازم من محيطه القريب ولكنه سيعاني من تحديد هذا الأخير لخياراته المدرسية وأسلوب عيشه فيما بعد،

فالأم التي تركز حياتها لطفلها تسلبه طاقته العاطفية لما تصبح كائنًا لا جنسانيا لا يجب أن يحب سواها، كما أن الزوجة تُمنع من زيارة أهلها كما يحلو لها. في النهاية، يجد الفرد نفسه مقيدا في جماعة تمنع عليه كل أشكال التساؤل، الإنتقادات، والتشكيك في الأمور المتعلقة به أو بمحيطه، مستعملة مفاهيم مثل: احترام الكبار، الحشمة، شرف الجماعة، الموانع الإلهية، التهديد بالآخرة أو التهديد بالعزل أو فرض عقوبات جسدية.

3-2- العنف الوسيط العائلي

يرى مظهر أن الوسيط العائلي ينشطه عنف ناذر فيقول: «... صحيح أن الفرد يتمتع بتكفل غير محدود، من حيث المبدأ، مع ذلك، هناك عمل كبير لسلبه جسده وخاصة جنسيته، ونمدجة حياته العاطفية ولجم التعبير عن حاجاته الخاصة من جهة، وسلبه إمكانياته المادية، وتوجيه قدراته الفكرية ومنعه من اكتساب كل ذاتية من شأنها أن تساعد في تنظيم مستقبله أو تسيير مصيره، من جهة أخرى» (Medhar, 2015, p53).

لقد اجتهد مظهر في الكشف عن استراتيجيات تتيح للجماعة، التي تمثل الجانب الملموس للنظام الاجتماعي التقليدي الإبقاء على تبعية الأفراد المنتمين إليها، حيث بين كيف تتخذ هذه الإستراتيجيات شكل طقوس وتدخلات في حياة كل فرد راغب في إستقلالية التفكير والعيش:

2-3-1- طقوس الغمروسيرورات نزع الفردانية

يتعلق الأمر بطقوس استقبال المولود الجديد (احتفال اليوم الثالث أو اليوم السابع أو العقيقة)، طقس قص شعر الطفل للمرة الأولى، طقس الختان، الدخول للمدرسة لأول مرة والنجاح في إمتحان شهادة التعليم الإبتدائي، التي تدمج الفرد في نمط التفكير الجماعي وتضمن خضوعه وتحدد له أدواره (التقسيم بين الجنسين في اللعب والأماكن والأدوار المخصصة لكل منهما) وتجعل من فرص التمتع الفردية فرصا جماعية بامتياز.

2-3-2- طقوس المشاركة

يظهر هذا الطقس بشكل واضح لما يقرر الفرد الزواج، وهو المشروع الفردي الأكثر حميمية، حيث يجد نفسه مجبرا على مشاركة أفراد عائلته الضيقة وحتى الكبيرة في قرارات تخصه بالأساس (إختيار الزوجة، كل الطقوس التي تسبق يوم الزفاف والتي تمهك الفرد ماديا، كيفية تسيير حفل الزفاف، ومكان الإقامة بعد إتمام مراسيم الزواج، ...) فبالرغم من المساندة الظاهرة لهذا الفرد من قبل محيطه العائلي والاجتماعي، إلا أنها مساعدة تنزع استقلاليته وتجعل منه مجرد وسيلة في يد استراتيجية إجتماعية تتجاوزه.

2-3-3- استغلال الشهادات الجامعية ووضع طقوس جديدة

يبدأ تدخل الأسرة في تدرس إبنا منذ السنوات الأولى، حيث يسعى الكثير من الأولياء (وبالخصوص الأمهات) لإقامة علاقات ودية مع معلمي أولادهم (قد تصل إلى حد تبادل الخدمات والدعوة للإحتفالات العائلية) يمكن أن تؤثر على علاقة هؤلاء مع أبنائهم وتقييمهم لهم، وهكذا يظهر تدخل النظام الاجتماعي التقليدي في تحريف الدور الجوهري للمدرسة وهو بناء فرد عقلائي مستقل في تفكيره ومعتمد على نفسه، فيضعفه من خلال إدخاله في نمط حياة مبني على رأس المال العلائقي. أما حين يصل هذا الفرد إلى الجامعة فإن الأسرة أيضا ستستغل حصول إبنا على شهادة البكالوريا لتوظيفها إجتماعيا (التباهي بالنجاح والسعي لتوجيه الفرد لتخصص مثنى إجتماعيا) وينتهي تدخل المحيط في هذا الفرد في تعامل أساتذته وإدارته الجامعية معه بمنطق أبوي ينزع منه كل مبادرة فردية واستقلالية فكرية.

2-3-4- ردود فعل الجماعة في حالة استشفاء الفرد

يبين مظهر أن الجماعة لا تأخذ مريضها إلى المستشفى إلا بعدما تفشل طرق التطبيب المنزلية أو التقليدية في علاجه، وعندما تضطر لذلك، تغزو الفضاء الاستشفائي بصورة تهك الطاقم الطبي والمريض نفسه وتضر البرنامج العلاجي في الكثير من الأحيان، أما عن سبب هذا الحماس في الالتفاف بالمريض، فيؤكد صاحب المؤلف أن المرض يُعاش من قبل الأسرة والجماعة الاجتماعية الأوسع كزيف في الطاقة البشرية التي تضمن استمرارها كما أن مرض الأفراد يحدث خلخلة في النظام العلائقي للجماعة. لكن هذه المساعدة اللامشروطة في ظاهرها ليست كذلك في الواقع، فهي تحتم على الفرد تلبية متطلبات الجماعة فيما بعد وأقلها نجدة بقية الأفراد في حال مرضهم.

2-3-5- العلاقة مع الموت

حتى مع موت الفرد فإنه لا ينجو من منطق الجماعة حسب ما يراه الكاتب، فهذه الأخيرة تسترجع جثة الميت بكثير من الحرص والعجلة، لتدخل في طقس جنازي يهدف إلى لم شملها وتعزيز إنخراط أفرادها في منطقها الاجتماعي، ويبدو ذلك في عدم تسامح هذه الجماعة مع أي تقصير أو غياب، فلا يُستغرب أن يهدد الفرد صراحة بأنه لن يجد من يقف حوله يوم يغادر الحياة إذا استمر سلوكه على ما هو عليه (وهو سلوك استقلالي في كثير من الأحيان).

2-3-6- استرجاع المساكن المستقلة وظهور الفيلاكشكول جديد للإستحواذ

يبدو حصول الزوجين على مسكن فردي استقلالا عن العائلة الكبيرة في الظاهر، لكن ذلك غير صحيح تماما، ففي مجتمع يكون فيه حصول الفرد على حاجاته مرتبطا بمدى انخراطه في النظام العلائقي التقليدي، فإن هاذان الزوجان يجدان نفسيهما خاضعين لمنطق العائلة الكبيرة في أوقات الفرح، الحزن والحاجة، كما أن ولوج الزوجة للعمل قد قزم من دور الأب وأعطى حيزا أكبر لتدخل عائلة الزوجة في تسيير حياته، وخلق فرصة للنزاعات ما بين عائلي الزوجين. فبسبب عمل الزوجين يُعهد للجددة (من جهة الأم في الغالب) بحضانة الأطفال، فلا يستطيع الآباء الشباب ضمان تربية أبنائهم وفق نمط مغاير للنمط التقليدي.

هناك حالة أخرى من الإستقلالية المنقوصة، وهي التي تكون عندما يوفر الوالدين مسكنا من طوابق عدة صممت لتحتوي على شقق مستقلة، يسكنها الأولاد بمجرد قرارهم تكوين أسرة، فرغم أن الأولياء يقدمون هذا الإنجاز كرسالة في تجنيب أبنائهم هم أزمة السكن، إلا أن سكن الأبناء معا يعطي دوما للنظام الاجتماعي التقليدي ويحد من استقلالياتهم وحريةهم في العيش وفق آمالهم وتربية أولادهم بما يتماشى ومتطلبات العصر.

2-3-7- الذهاب المضطرب للخارج

حتى لما يفلح الزوجان في بناء حياة في بلد آخر، فهم يبقون عرضة لتدخل الجماعة الاجتماعية ومنطقها التقليدي (إصرار الأم على رؤية ابنها كرفض رمزي لفقدانه، عودة المهاجرين في العطلة إلى كنف النظام الاجتماعي التقليدي، ضرورة تلبيةهم لطلبات الجماعة المتعلقة بمساعدة القادمين من البلد الأصلي للعلاج أو مصالح أخرى،...).

2-4- عنف الفضاء العمومي

يشير مظهر في هذا العنصر من الكتاب إلى المدن الجزائرية التي أصبحت مصدرا للإكتئاب، الغضب والنفرة بسبب الطرق المهترئة، المشاكل مع ندرة المواد الغذائية، نقص وسائل النقل والإكتظاظ المروري ومشاكل القطاع الصحي، وهي مظاهر للعنف راجعة لعدم قدرة النظام الاجتماعي التقليدي على التحكم في عدائية المحيط الفيزيقي، فبسبب تباين عدائية هذا الأخير بين الريف والمدينة، نزح "الريفيون" إلى الفضاء الفيزيقي الحضري وفرضوا عليه عنفا أيضا (الإكتظاظ)، ولما كان حجم الحيز المشغول في المدينة بعد الإستقلال يزداد أو ينقص بحسب درجة انخراط الوافدين في الحرب التحريرية، فقد تولد عنف

اجتماعي متمثل في عدم توفر الفضاء الفيزيقي المريح للجميع، كما أن تحكم العاصمة (سياسيا، إداريا واقتصاديا) في بقية الولايات الجهوية والصغيرة منعها من الإزدهار وأخذ توجهات عمرانية واقتصادية أخرى فأصابها عدوى الإزدحام وسوء التنظيم.

5-2- **عنف الوسط المحلي**

يختزل مظهر شكل العنف هذا بقوله: « في الواقع، المجتمع الجزائري مبني على شكل هرمي يملك فيه بضعة مسؤولين عددا لا يحصى من المنفذين، ومادام هؤلاء تابعون بشكل مطلق، فهم يطالبون باستمرار بالحصول على تكفل غير محدود » (Medhar, p 127) فالجزائريون يرغبون دائما في شغل مناصب التسيير ويتفادون بذلك مواجهة المحيط بمختلف أشكاله (الفيزيكية والاجتماعية)، لأن هذه المناصب هي الأرضية الخصبة لتوسيع شبكة العلاقات الاجتماعية التي تسمح لهم بتوظيف ميكانيزمات بسيكو-سوسولوجية وثقافية تقليدية لجعل عالم الشغل تحت تأثيرهم، حيث يتوجب على من يبحث عن منصب شغل الحصول على مساندة أحد الأقارب، فهذه العلاقة مع العمل، تبرر قلق الفاعلين الاجتماعيين وأصحاب القرار من تبني الإقتصاد الليبرالي الذي سيؤدي إلى تحولات كبرى في قيم العمل لتصبح مبنية أساسا على الإنتاج والكفاءة في المنصب. فالذين يترقون في مناصب المسؤولية، يقول مظهر، «هم أولئك الذين يبينون علامات وحتى أدلة معينة (كالتحكم في الكلام، الجرأة، الإنخراط في مواجهات مع المنافسين) دون أن يقضى عليهم، وكذلك الذين يتمكنون من توظيف مختلف الرموز (القيم، الطابوهات، الممنوعات، القوانين، الحاجات الاجتماعية، المنفعة العامة، المصلحة العمومية) دون أن يكشف أمرهم وينتهي بهم الأمر في قمة المجتمع (Medhar, p 134).

6-2- **عنف السلطة**

يبين مظهر في كتابه هذا كيف كانت هناك على الدوام جماعة في السلطة تحتل المناصب الهامة في الدولة، وتوزع المناصب الأخرى لزيائن يعترفون بشرعيتها وسلطتها ويعيدون إنتاج خطابها، وقد استطاعت الوصول إلى تلك المناصب بالعنف الفيزيقي (العسكري) ثم استبدلته بعنف رمزي (قوة أموال الريع).

ميز مظهر بين مرحلتين في تسيير الجزائر، مرحلة الرئيس الراحل هواري بومدين الذي يرى بأنه قدم نفسه كمصدر للكرم والخوف في آن واحد، واستفاد من القطبين الدوليين المتصارعين خلال الحرب الباردة، وحاول إخفاء الثقافات المحلية وتحريك المواطنين من خلال تقديس الشعب عن طريق التأكيد على قيم تقليدية (كالوحدة، الأخوة، التضامن، المساعدة الاجتماعية) والقيام بأعمال بإسمه وتسيير الثنائيات التي يحملها المجتمع الجزائري (وطني/أجنبي، ثوري/مضاد للثورة، مناضل/مواطن، مدينة/ريف، الإدارة/القطاع المنتج، القطاع الحكومي/القطاع الخاص، المعربون/المفرنسون، رجال/نساء، ...). ثم تأتي مرحلة الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد الذي تحمل فشل المشروع الوطني الذي ميزه تراجع النمو، ارتفاع المديونية وغياب الثنائية القطبية وعدم إمكانية إتهام الإستعمار الجديد أو الإمبريالية. لكن مظهر يؤكد على أن المواطنين بالرغم من شكواهم من مظاهر الفساد التي ميزت المرحلتين إلا أنهم لم يترددوا في الإستفادة من ذلك الفساد.

7-2- **عنف المقدس**

يستشهد المؤلف بكلام لأندري فارانياك André Varagnac (كاتب فرنسي، محافظ المتاحف الوطنية) يؤكد فيه أن المقدس غير منبعث من الإسلام بل من تاريخ نشوء البشرية، حيث يسترسل مظهر في توضيح كيف أن سكان المغرب العربي لم يتبنوا الإسلام إلا عندما علموا بإمكانية توظيفه لتحسين التنظيم الاجتماعي السائد ضد أي تغيير أو معارضة والحفاظ على التوازن الاجتماعي القائم. أما عن كيفية التوظيف تلك، فقد حدثت بتفكيك وحدة الرسالة الإلهية من خلال إبراز موانعها وإهمال مظاهرها الديناميكية، خاصة تلك التي تحتل على البحث عن سبل العيش الجيد le bien être في هذا العالم (التفكير،

العمل، الإجهاد، التجديد، الإبداع، ...)، وهكذا وصلنا إلى تنظيم إجتماعي تقليدي لا يعزو عدم قدرته في التحكم في وسائل البقاء إلى فشله بل إلى الإرادة الإلهية، أما عن بدل المجهود فهو لا يحدث إلا إذا كانت هناك إمكانية للحصول على منفعة مباشرة.

8-2- عنف الجوار

يمكن أن ندرج هذا النوع من العنف ضمن عنف الفضاء العمومي، حيث يظهر في الضجيج والإزعاج الذي يسببه الجيران لبعضهم البعض، وفي فشل جمعيات الحي التي يفترض أنها تساعد على تسيير الحياة داخل الحي بطريقة جديدة وتفضيل سكان الحي الإنطواء على أنفسهم والإعتماد على شبكة علاقاتهم لتسوية أمورهم (مشكل إنقطاع الماء، ...).

9-2- عنف التفاعلات المهنية

يمكن إدراج هذا النوع من العنف ضمن عنف الوسط المهني، ولكنه يتعلق أكثر بطبيعة العلاقة بين العمال على مستوى أفقي، حيث يتعلق الأمر باحتكار العمال للمعلومة عن بعضهم البعض، فلا تمر هذه الأخيرة إلا تحت شكل خدمة يمررها الزملاء لبعضهم وينتظرون معلومات أخرى في المقابل، فهذا البعد عن الكفاءة والإنتاج يجعل من العنف الإجتماعي حاجة اجتماعية.

10-2- عنف التفاعلات المقدسة

يبدو العنف الرمزي للنظام الإجتماعي التقليدي أكثر وضوحا في هذا النوع من العنف، وهو يشير إلى توظيف أمثال شعبية مثبتة للعزائم ومشجعة على عدم مواجهة الطبيعة والإجهاد: « لي قرا قرا بكري » أو لا حاجة للتعلم اليوم، « أحييني اليوم واقتلني غدوا » أو دعني أعش اليوم واقتلني غدا.

3- الدور السوسيولوجي للعنف

يعترف صاحب الكتاب بأن العنف بمختلف أشكاله قديم وعالمي يمس كل المجتمعات، ولكنه يؤكد على أنه ظاهرة إرادية وليست غير مقصودة، لأن له وظائف اجتماعية ودورا سوسيولوجيا وأثروبولوجيا في كل مجتمع، غير أن خطره يكمن في استهلاكه للطاقات البشرية.

حاول مظهر تحت هذا العنوان أن يبين كيف أن العنف الذي يميز أسلوب حياة الجزائريين هو استجابة لمحيط فيزيقي وجغرافي عدائي، ولكن بدل مواجهة هذا المحيط (بفهمه وتطوير التكنولوجيا وتوظيف الوسائل لتطويعه)، خضع النظام الإجتماعي التقليدي لهذا الأخير وربطه بقوة خارقة مستعينا بالإسلام في ذلك وتم التخلي عن تقنيات الدفاع والإستقصاء الملائمة. لكن المؤلف يشير إلى أن الكثير من الباحثين الجزائريين عاجزون عن الاعتراف بوجود هذه البنية التقليدية القديمة التي حافظت على ديمومتها وتعيد إنتاج نفسها، لذلك تفلت منهم عناصر مهمة لتحليل الوضع الإجتماعي، الإقتصادي والسياسي الراهن.

وهكذا يعطي «... المجتمع الإنطباع بالدخول التدريجي في نمط حياة متطور، شبيه بذلك الموجود لدى الدول المتقدمة، ... ولكن في غياب ديناميكية إنتاجية يمكن أن تبقى، يبقى المحرك الأساسي لهذا المجتمع، تصيد الفرص والقاعدة الإجتماعية التقليدية» (Medhar, p183). لذلك تشير صفة التقليدي الملائمة للمجتمع إلى ارتباط هذا الأخير بنظام علائقي وإهماله للإنتاج، وهكذا يصبح الفرد (مصدر التجديد في مجتمعات أخرى) مجبرا على القبول بعدم تحقيق كل طموحاته الشخصية والخضوع للتنظيم الإجتماعي السائد.

4- العنف: حاجة إجتماعية

يبدو أن العنف حاجة إجتماعية في النظام الإجتماعي التقليدي، فهو موجه للتفاعلات الإجتماعية، والسبب يكمن حسب مظهر في غياب الكفاءة كمحرك للإرتقاء الإجتماعي ومحاربة هذا النظام التقليدي للإنتاج كمصدر لتطور الحياة مخافة أن يؤدي ذلك إلى تحولات اجتماعية تقضي عليه، فمادام هذا النظام الإجتماعي التقليدي مبنيا على شبكة العلاقات فإنه يفرض

على الأفراد المنخرطين في هذه الشبكة لعب أدوار مبرمجين لها اجتماعيا، لذلك يتوجب على الحاصل على منصب عمل مأجور (عن طريق توظيف العلاقات في الكثير من الأحيان) بناء شبكة علاقات واستخدامها للإستجابة لحاجات الأقارب، وهكذا يصبح قبول الفرد بالحصول على منصب عمل أو منفعة معينة عن طريق شبكة العلاقات الاجتماعية التي يشجعها النظام الاجتماعي التقليدي دخولا في التزام ضمني للإستجابة لحاجات الأفراد المنتمين لهذا النظام، فتفقد الكفاءة والإنتاجية معناهما وتغيب فكرة الهرمية على أساس هاتين القيمتين، وهنا يتضح العنف الرمزي الذي يخضع له الفرد ويقضي على فردانيته.

إن التمتع في الحياة اليومية للجزائريين، يبين كيف أن العنف المادي والرمزي منخرط في كل عناصر الحياة الاجتماعية، فالأم التي تضع نفسها في خدمة أبنائها لا تقوم بذلك بدون مقابل، كما يوضحه الكاتب، بل يؤدي سلوكها معهم إلى تعلقهم بها مهما كان سنهم ووضعتهم فيما بعد، فرمزية العنف هنا تكمن في استراتيجية إجتماعية تهدف لحماية الصغار للحصول على حماية غير محدودة في المستقبل، في ظل غياب أو ضعف المؤسسات الرسمية التي يمكن أن تضمن هذه الحماية. يظهر هذا العنف الاجتماعي في أسلوب تربية الأبناء أيضا، فالتساهل معهم فيما يتعلق باحترام قواعد السلوك والأكل والعمل المدرسي وعدم فرض قوانين تسير أوقات الراحة واللعب يؤدي إلى إضعافهم وجعلهم تابعين وعاجزين عن القيام بشيء ما خارج مساعدة أولياءهم أو أقاربهم. كما يظهر في علاقة الأفراد فيما بينهم، فهم لا يحترمون كرامة وخصوصيات بعضهم، لأن النظام العلائقي التقليدي خلق وضعاً يسعى كل واحد فيه لاستعمال الآخر كوسيلة، أو كأرضية لتفريغ فائضه من القلق، وهكذا يصبح الكرم وتقديم الخدمة لشخص ما مصحوبا بطلبات وتوقعات منه كمقابل، فرمزية العنف هنا تكمن في أن الخدمة يجب أن تقابل بالخدمة، غير أن مفردات الصفة غير مقدمة بشكل واضح. وهكذا يبدو العنف متغيرا ومتنوعا، تغلب عليه الرمزية ويهدف لضمان إعادة التوجيه وديمومة نمط الحياة الذي تحت عليه الثقافة التقليدية.

5- تطور الواقع البسيكو-سوسيولوجي الجزائري منذ تأليف هذا الكتاب

تبقى أصالة هذا المؤلف وشجاعة صاحبه كامنّة فيما طرحه سليمان مظهر من وجود لعنف رمزي تمارسه الجماعة على الأفراد المنتمين إليها، عكس بعض السوسيولوجيين الذين يتحدثون عادة عن مزايا الجماعة والمجتمعات التقليدية التي تتمثل أهمها فيما توفره هذه الأخيرة من تكفل بالفرد ودفاع عنه وحماية له.

يكتسي هذا المؤلف أهمية كبيرة بما يقدمه من معطيات تساعد الباحث أو القارئ على الوعي بمختلف أشكال العنف التي يعاني منها الأفراد يعيشهم ضمن القواعد التي يضعها النظام الاجتماعي التقليدي، والتي تمس المحيط الفيزيقي، التنظيم الاجتماعي، الوسط الأسري، الفضاء العمومي، الوسط المهني، السلطة والمقدس، وقد قدم الباحث أمثلة من حياتنا اليومية "تفصح" أشكال العنف الرمزي هذه، لكن بعض النقاط تستوجب التوقف عندها في هذا المقام وهي متعلقة بالجوانب التالية:

1-5- إمكانية الحديث عن التغيير

يدعوا مظهر إلى التوقف عن الحديث عن التغيير في الجزائر، لأنه يرى أن كل ما هو جديد في المجتمع الجزائري مستورد وملقم في نمط حياة لا يتماشى معه تماما، كما أن التغيير يُتوج ما لم يستطع الجزائريون القيام به، بسبب ممارساتهم في المناسبات العائلية والاجتماعية والطقوس الدينية، وهو تحول الحياة الاجتماعية، لأنه لا يمكن حسب باحثنا أن يكون هناك تغير بدون تحول مسبق ومواز، ولأن التغيير مرادف لتحسن ظروف الحياة، في حين أن الحياة الاجتماعية عندنا تتدهور باستمرار والعنف الاجتماعي يتعمق ويتنوع بدون توقف. لكن الملفت للنظر أن بعضا من الأمثلة المقدمة من قبل الكاتب (والسبب راجع في أغلب الظن إلى أن أمثلة هذا الكتاب متعلقة بفترة التسعينات) تبدو غير متماشية تماما مع ما هو حاصل الآن، ففيما يتعلق بعنف الوسط العائلي؛ لم تعد زوجات الأبناء خاضعات تماما لأسر أزواجهن كما كان عليه الشأن قبلا، ولو أن أمرا كهذا يبقى

موجودا في المناطق الريفية النائية، لكن فكرة مظهر حول دور الجدات من جهة الأم في حضانة الأطفال وحتى تربيتهم وتدخلهن بشكل مباشر أو غير مباشر في توجيه سلوك بناتهن تبقى واضحة، خصوصا مع عدم تطور نقل أطفال الحضانة ومؤسسات الحضانة بالشكل الذي يغني الآباء عن الإستنجاد بمساعدة المحيط العائلي. نفس الأمر ينطبق على وزن القطاع الخاص في البلد، هذا الأخير الذي بدأ يتخذ مكانة أكبر في الفضاء السوسيو-اقتصادي ويحتاج لدراسة عميقة لتأثيره على مفهوم الملكية الفردية وعلاقتها بالملكية الجماعية. كما أن علاقة الجماعة بالمريض بدأت بالتغير أيضا، حيث أصبح المستشفى مكانا مطلوباً من قبل سكان المدن بالخصوص للتملص من العناية الطبية بالمريض ويظهر ذلك من خلال الإسراع للإستعجالات مهما كانت درجة خطورة الحالة المرضية التي يعاني منها الفرد، كما أن كثيرا من الأقارب يفضلون زيارة مريضهم في المستشفى حتى لا يزوروه في منزلهم، وهو تطور يمكن أن يفسر (هذا التأويل بحاجة إلى دراسة ميدانية لإثباته) كشكل من أشكال التملص من متطلبات الحياة الاجتماعية. مع ذلك يبقى اعتماد المريض أو أقاربه على شبكة العلاقات أو رأس المال العلائقي من أجل إدخال المريض للمستشفى في حالة عدم توفر سرير أو لإجراء عملية جراحية ما زال قائما.

في نفس السياق، لا يتفق كل السوسيولوجيين والبسيكو-سوسيولوجيين مع نفي مظهر لكل مظاهر التغير والحدثة في المجتمع الجزائري، حيث يؤكد جمال غريد على أن جزءا من المجتمع الجزائري يبقى تقليديا في حين يمكن اعتبار الجزء الآخر حداثيا، حيث تنخرط الفئة الأولى في الثقافة العربية-الإسلامية، في حين تنخرط الفئة الثانية في المعايير والقيم الغربية. أما مصطفى لشرف فيعتبر أن الجزائريين يعيشون استحالة العودة للماضي واستحالة الإنخراط في زمن التقدم الحالي. في حين يؤكد البسيكو-سوسيولوجي نور الدين طوالي على أن المجتمع الجزائري يبقى هجيناً لأنه يتأرجح بين التقليدي والحداثي. وكدليل آخر على صعوبة نفي أي أثر للحدثة في المجتمع الجزائري يؤكد مزوار بلخضر على ضرورة تمييز ما يمكن أن تقدمه العلوم الاجتماعية في تحليل التغير الاجتماعي في الجزائر (Mezouar, 2012, p 3-8).

2-5- الميكانيزمات البسيكو-سوسيولوجية والعنف

يبدو أن الكشف عن تنظيم اجتماعي تقليدي يفسر كل مظاهر الضعف في المجتمع الجزائري ومعوقات التقدم هاجس لدى صاحب الكتاب، لذلك نجده يتحدث عن ميكانيزمات بسيكو-سوسيولوجية، سوسيو-ثقافية، أنثروبولوجية وحتى بسيكو-دينامية (لما تحدث عن العلاقة العاطفية بين الأم وابنها في المجتمع الجزائري) ما أعطى للمؤلف بعدا تفسيريا شاملا، تبدو معه الميكانيزمات البسيكو-سوسيولوجية ثانوية، لأنه قدمها كحالة من عدم الراحة وعدم الإشباع والضغط لدى الفرد بفعل مختلف مظاهر العنف الاجتماعي التي بينها، بعبارة أخرى، لقد قدم الكاتب الأفراد كمتعرضين لهذا العنف ومجبرين على قبوله خوفا من مظاهر العقاب الاجتماعي (الإقصاء الاجتماعي مثلا) أو كمتواطئين معه ومساهمين في ديمومته لما يمكن أن يجلبه لهم من منافع، لكن الملفت للنظر أن مظهر يعتبر الأفراد فاعلين، فهل يعني ذلك أنهم يملكون الإستقلالية الكافية وبالتالي فهم مساهمون في بقاء مظاهر العنف استجابة لمنطق اجتماعي ما؟ الغريب في الأمر أن صاحب الكتاب يقدم قصصا ومواقف لأشخاص يحكون عما تعرضوا له من عنف في محيطهم الأسري أو الاجتماعي ولكن ذلك يبقى غير كافٍ وفق النظرة البسيكو-سوسيولوجية التي تهتم بالعلاقة بين الفرد والجماعة، والتي تتطلب دراسة أعمق يفهم من خلالها إدراك هؤلاء الأفراد للعنف الممارس عليهم ووعيمهم به واختلاف ذلك بحسب متغيراتهم الديمغرافية (الجنس، السن، المستوى السوسيو-اقتصادي، المستوى التعليمي،...) ومستويات وأشكال انخراطهم في مختلف مظاهر حياتهم الاجتماعية.

3-5- المنهجية المتبعة لجمع المعطيات حول أشكال العنف في النظام الاجتماعي التقليدي الجزائري

يشير مظهر في مؤلفه هذا إلى أن الملاحظة بالمشاركة هي أفضل الوسائل للكشف عن مظاهر العنف الاجتماعي، حيث يقدم قصصا وحالات لأشخاص على شكل أنماط نموذجية ideal types ولكنه لم يتطرق للطريقة التي اتبعها في جمع المعطيات، وكذا الزمن الذي جمعت فيه أو سجلت تلك الملاحظات وكذلك المكان، ولما نطالع كتابه المعنون بـ "نظرية المواجهة النفسية الاجتماعية، مصدر المجابهة" نجد أنه يتحدث عن "...توظيف معلومات مبنية على رصد الحياة الاجتماعية المحلية"، كما يؤكد في موضع آخر من هذا الكتاب على أهمية متابعة البسيكو-سوسيولوجي للحياة الاجتماعية المحلية وسعيه لإثراء علم النفس الاجتماعي بمعلومات جديدة، ومع أن مظهر اعتبر أن المنهج العلمي الذي يقوم عليه علم النفس الاجتماعي في المجتمعات التقليدية المتخلفة ينبغي أن يبنى على تقنية الملاحظة بالمشاركة (مظهر، 2015، ص 40 41)، إلا أنه لا يوجد في كتابه الذي نتناوله بالتقديم والتحليل الآن ما يوحي بأنه وظف تقنية الملاحظة بالمشاركة بما تتضمنه من انخراط وإع في الحياة الاجتماعية، وتوظيف لشبكة ملاحظة معدة مسبقا وفق أهداف الدراسة، ومحاولة لفهم مدى وعي الفاعلين أو الأعوان الاجتماعيين بالظروف المميزة لحياتهم وتقييمهم لوضعهم فيها، بل اعتمد على مجموعة ملاحظات ذاتية من خلال متابعته للحياة الاجتماعية اليومية (بوتعني، نفيدسة، 2020، ص 129)؛ حيث نجده يكتفي بالقول في بعض الأحيان: "يقول الأشخاص الذين تحدثنا إليهم" وهم أشخاص ذوي مستوى تعليمي مرتفع ووعي بطبيعة علاقتهم بالجماعة التي ينتمون إليها ولكن ماذا عن بقية المجيبين المحتملين اللذين لا يظهرون مثل هذا الوعي بتبعيتهم لمحيطهم العائلي والاجتماعي ولا يتدبرون من تدخله في شؤونهم الخاصة أو نقص استقلاليتهم. فهل يفسر هذا "التهاون" في ذكر الإجراءات المنهجية بتجنب الكاتب لإثقال النص بأمور تقنية وبالتالي فقدان التحليل لشموليته ووضوحه؟ أم أن صاحب الكتاب أراد لعمله أن يكون أداة لتوجيه انتباه الباحثين المهتمين نحو مظاهر الحياة اليومية التي تثبت وجود نظام اجتماعي تقليدي يسير المجتمع الجزائري، على أمل أن تكون هناك أعمال أخرى أكثر عمقا من الناحية المنهجية؟ لكن المؤكد هو حرص مظهر على ضرورة توظيف أدوات بحث قادرة على جلب معلومات من مجتمع يحكمه نظام اجتماعي تقليدي خفي وعصي على التغير والإجتهاد في بناء نماذج نظرية محلية مرتبطة بالسياق التاريخي والثقافي الذي أنتجت فيه، حيث يجب أن نعتمد "أولا على ما يتوفر لدينا فنستعمل ما يأتي من الخارج حسب حاجتنا، فنقل المعلومات العلمية والوسائل التقنية، لا يؤدي إلا لتدعيم التبعية والخضوع إن لم يتم بواسطة مساهمة فعالة في التفكير والتحليل" (مظهر، 1987، ص 224).

4-5- "التعسف التخصصي"

لا ندري إن كانت هذه العبارة مناسبة للإشارة إلى الإفراط في التأويل والوهم الذي تمنحنا إياه بعض التخصصات والمقاربات في العلوم الاجتماعية بقدرتنا على الإعتماد عليها لفهم الظواهر التي تمثل موضوعها، فلما يتحدث مظهر عن الفرد بقوله: "كونه مبرمجا ثقافيا لإنجاب الأولاد" وهو انغماس في نظرة سوسيو-ثقافية وحتى أنثروبولوجية مشوقة ولكنها ليست وحدها المعقولة، لما نعلم بوجود نظرة بيسيكو-بيولوجية أو بيسيكو-دينامية ترى في الرغبة في الإنجاب إشباعا لبيديا، أو استجابة لبرنامج جيني أو غريزي.

6- النتائج:

يؤكد مظهر على أن "النظام الاجتماعي (الذي يتناوله كتابه بالدراسة) لا إسم له، بمعنى أن وجوده خفي ومستتر، لكنه يتحكم في كل جزئيات الحياة والمصير للمجتمع الجزائري بشكل خاص والشعوب المتخلفة بشكل عام" (بوتعني، نفيدسة، ص 123) ولكنه نجح إلى حد كبير في إبراز مظاهر العنف الاجتماعي المتمثلة في: العنف المقدس، العنف المحيط، العنف التنظيم الاجتماعي، العنف الوسط العائلي، العنف الفضاء العمومي، العنف الوسط المهني، العنف السلطة، العنف الجوار، العنف التفاعلات

المهنية، عنف التفاعلات المقدسة، وذلك بالإعتماد على مجموعة الملاحظات الذاتية من خلال متابعة الحياة الاجتماعية اليومية، وتحليل الخلفية البسيكو-سوسيولوجية ورمزية الأمثال الشعبية المتبادلة أو ملاحظات أو مواقف مروية من طرف الفاعلين والأعوان الاجتماعيين أنفسهم. أما عن بقاء تلك المعطيات التي استند عليها مظهر للبرهنة على وجود مختلف أشكال العنف الاجتماعي تلك، فلا تزال قائمة مع بعض التغييرات التي بدأت تمس البعض منها، فبالنسبة لعنف المحيط، فهو لا يزال قائما، كما أن استثمار الجزائريين في بيوتهم أكثر من محيطها يزداد سنة بعد سنة، مع ذلك تبدو حملات تزيين المحيط التي بادر بها شباب خلال "الحراك" حدثا غريبا عن السياق الاجتماعي الذي حدثت فيه وهي بحاجة إلى استقصاء ميداني لفهمها. أما بالنسبة لعنف التنظيم الاجتماعي وعنف الوسط العائلي فهو مازال قائما ولو أن بوادرا للتملص منه تبدو جلية في تمرد الشباب من خلال الهجرة السرية أو في مواقع التواصل الاجتماعي. لكن المعطيات التي أشار إليها مظهر والتي لا يبدو أنها مرشحة للزوال أو التغير فهي تلك المرتبطة بعنف الوسط المهني، حيث لا تزال مساندة الأقارب أو المعارف موظفة للحصول منصب عمل، أو تلك المرتبطة بعنف السلطة، حيث لا يزال من يملكون إمكانية توظيف العنف الفيزيقي (العسكري) أو الرمزي (أموال الربيع) يتمتعون بسلطة أكبر. لا تزال المعطيات المتعلقة بعنف الجوار وعنف التفاعلات المهنية قائمة أيضا، فلا يزال الضجيج والإزعاج ملازما لعلاقات الجيرة بين الجزائريين، كما لا يزال احتكار العمال للمعلومة عن بعضهم البعض دليلا على غياب معيار الكفاءة والإنتاج عن النشاط المهني للجزائريين. ويبدو أن خراب المحيط الخارجي، المادي والاجتماعي هو الشرط الضروري لبقاء النظام الاجتماعي التقليدي.

7- خاتمة

إن قراءة هذا الكتاب ستسمح حتما لقارئة بالوعي بمختلف أشكال العنف الاجتماعي المادي والرمزي التي يتعرض لها بشكل يومي دون أن تتاح له الفرصة للتوقف عندها، فالفرد منا عرضة لمختلف أشكال العنف الفيزيقي (عنف الطبيعة إن جاز القول) لأن المجتمع الذي يعيش فيه لم يستطع أو يشأ مواجهته وتطويره، كما فعلته المجتمعات المتقدمة باختراع الوسائل والتكنولوجيات اللازمة لذلك، بل اختار تجنب هذا النوع من العنف والتعايش معه. كما يتعرض هذا الفرد لعنف رمزي من التنظيم الاجتماعي الذي ينتهي إليه، من خلال حصوله على تكفل مطمئن من محيطه على حساب استقلالته وفردانيته. أما عنف الوسط العائلي فيظهر في تدخله في كل مظاهر الزواج والسكن التي يفترض فيها أن تكون أكثر خصوصية وحميمية. وحتى خارج هذا المحيط يكون الفرد عرضة لعنف الفضاء العمومي (الفيضانات، الطرق المتهترئة، الضجيج، تشوه المنظر الحضري، التلوث في الريف والمدينة، ...) الذي يحدث نتيجة عدم قدرة النظام الاجتماعي التقليدي على التحكم في عدائية المحيط الفيزيقي. فحتى في وسط العمل الذي يفترض أن يجد فيه الواحد منا فرصا للإجتهاد ومواجهة الطبيعة، قد يكون الحصول على المنصب أو الترقية فيه مرهونا بمساندة أحد الأقارب أو شبكة العلاقات وليس على المردودية والكفاءة. أما على مستوى أعلى، فحتى السلطة السياسية التي يفترض أن لها القدرة على مواجهة عنف النظام الاجتماعي التقليدي من خلال إرساء قواعد الديمقراطية، قد مارست عنفا خاصا بها مرتكزا على عنف فيزيقي (عسكري) في البداية ثم عنف رمزي (بالاعتماد على أموال الربيع). وكذلك الأمر مع الدين الذي وظفه النظام الاجتماعي التقليدي السائد لممارسة عنف مقدس يخدم استمراره.

في مستوى أقل شمولية، يظهر العنف الممارس من قبل هذا النظام الاجتماعي التقليدي في علاقات الجوار، حيث يمارس الجيران عنفا على بعضهم البعض (الضجيج، عدم احترام الخصوصية، استعارة متكررة لمختلف الأدوات والحاجيات، ...) في حين يتجنبون كل مجهود جماعي في صالح الحي (والذي يتجسد في فشل جمعيات الحي). كما قد يظهر هذا العنف في علاقات العمل التي تقوم على احتكار المعلومة وتبادلها بمقابل بدل الكفاءة والمردودية. ليبقى العنف الأقل انكشافا والأكثر رمزية

متجسدا في الأقوال والأمثال الشعبية المترسخة في الحس المشترك الجزائري the Algerian common sense والتي تشجع على التكاسل في العمل والحيلة في العلاقات الاجتماعية.

يبقى العمل الذي قدمه مظهر عبقريا وعميقا في محاولته لاستثارة الوعي في أوساط البسيكو-سوسيولوجيين والسوسيولوجيين والأنثروبولوجيين وربما مختلف الفاعلين الاجتماعيين كما سماهم، ببقاء النظام الاجتماعي التقليدي ومظاهر العنف الناجمة عنه في المجتمع الجزائري، فمثل هذا العمل ضروري للكشف عن العنف الاجتماعي الرمزي في الكثير من الوضعيات الاجتماعية، من خلال تبيانته لارتباط العنف بأصغر أشكال الحياة الاجتماعية للأفراد، كما أنه يحمل نظرة شاملة أو مشروع مجتمع يرى مُطلقه بأنه يجب أن يتجه نحو القوة الداخلية وينسجم مع المجتمع الدولي، أما عن سبل التحكم في هذا العنف الاجتماعي فهي تكمن (وفق طرح مظهر) في ربطه بأسسه السوسيولوجية التي تعطيه دلالة بسيكولوجية ومدى اجتماعي. إذن، لقد كان الهدف من تأليف هذا الكتاب تحديد الدور السوسيولوجي للعنف ووظائفه الاجتماعية، أما عن كيفية مواجهة هذا الأخير فستكون حتما بـ «القضاء على الإحتكار، تعديل العلاقة مع العمل، مواجهة النظام العلائقي، الحد من تأثير العائلة، جعل الدين مسألة خاصة وفردية، تحرير التعبير حتى على المستوى الجنسي، ترقية الشباب، ترك حيز للمعارضة كما تشير إليه ضرورات الديمقراطية والإقتصاد» (Medhar, p165).

في النهاية، من الجيد الإشارة إلى أن هذا المؤلف يحتاج لأكثر من قراءة ويكشف في كل مرة عن عناصر جديدة للتحليل، وهذا ما يبرر ربما، طبعه للمرة الرابعة. ولكن ذلك لا يمنع من التأكيد على ضرورة متابعة هذا المشروع من خلال:

- إجراء دراسات ميدانية تمس جهات الوطن الأربعة (في الأرياف والمدن) لتقييم الثابت والمتغير في هذا النظام الاجتماعي التقليدي بعد مرور 25 سنة من أول طبعة لهذا الكتاب.
- دراسة مختلف محاولات التغيير التي عاشها المجتمع الجزائري (التعددية الحزبية في بداية التسعينات، التحول نحو إقتصاد السوق وبروز القطاع الخاص، خروج المرأة للعمل وتحول أدوارها الاجتماعية والإقتصادية، حراك فيفري 2019، ...) وفهم أسباب فشلها الكلي أو الجزئي.
- بما أن التحليلات التي قدمها صاحب الكتاب، تبقى أنثروبولوجية في غالب الأحيان، لا نكاد نحدد بوضوح مدى وعي الفاعلين (أو الأعوان) الاجتماعيين بتبعيتهم لهذا النظام الاجتماعي التقليدي وبالعنف الذي يمارسه عليهم، فإن من بين الخيارات البحثية والمنهجية الواعدة في هذا الشأن، دراسة التصورات الاجتماعية التي يحملها الأفراد بحسب جنسهم، انتماءاتهم (الريف/ المدينة) ومستواهم السوسيو-إقتصادي والتعليمي عن مختلف مظاهر حياتهم اليومية. ما سيتيح للباحثين فهم وقع هذا النظام الاجتماعي التقليدي على مستوى بسيكو-سوسيولوجي.

- قائمة المصادر والمراجع:

1. بوتعني، ف. نفيدسة، ف. (2020). قراءة في نظرية المواجهة النفسية الاجتماعية للدكتور سليمان مظهر، مقارنة إبستمولوجية، مجلة آفاق علمية. م. 12، ع. 03. ص 123-136.
2. مظهر، س. (2015). نظرية المواجهة النفسية الاجتماعية، مصدر المواجهة. ط 2، الجزائر، منشورات ثالة.
3. مظهر، س. (1987). تناول نفسي اجتماعي لأزمة بلدان العالم الثالث، حوليات جامعة الجزائر 1. ع. 1. ص 219-224.
4. Medhar, S. (2015). La violence sociale en Algérie. 4^{ème} édi, Alger. Thala Editions.
5. Mezouar, B. (2012). Les sciences sociales en Algérie face au changement. Insaniyat. 58-57. P 1-10.